



Unicons

يونيكونز للاستشارات المحدودة

اجتماع المائدة المستديرة للتوافق حول برنامج الإصلاح الاقتصادي في السودان

1- مقدمة:-

نظمت شركة يونيكونز للاستشارات بالتعاون مع المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً اجتماع المائدة المستديرة للتوافق حول برنامج للإصلاح الاقتصادي في السودان وذلك بقاعة تشرشل بفندق قراند هوليداي فيلا بالخرطوم يوم السبت 10 يناير 2015م وذلك بهدف بناء رؤية مشتركة لبرنامج اصلاح اقتصادي شامل يمكن تطبيقه في السودان في ظل اصلاح سياسي وذلك بغرض تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والعدل والمستدام. وتتبع الحاجة لهذا الاجتماع من القناعة التامة لدى غالبية السودانيين بأن الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها السودان نابعة من الازمة السياسية وحالة الاحتراب التي تعاني منها البلاد، وانه لا بد من وصول الفرقاء السياسيين الى توافق يزيل حالة الاحتراب.

لكن اكتمال عملية الاصلاح السياسي وتوقف الحروب في انحاء البلاد لا يعني انتفاء الاشكاليات الاقتصادية، بل بالعكس سيولد تعقيد اكثر، اذ ان السلام والديمقراطية ستولد توقعات استحقاقات للتعايش السلمي قد لا تكون واقعية. واذا نظرنا الى ما يدور الآن فإننا لا نجد لدى الأحزاب السياسية أو آلية الحوار الوطني التي انشأها المؤتمر الوطني رؤى متوافق عليها حول البرنامج الاقتصادي الذي يجب تبنيه في اعقاب التوافق السياسي لمقابلة تلك التوقعات.

على ضوء ما سبق نظمت شركة يونيكونز هذا الاجتماع والذي دعت له لفيف من الخبراء الاقتصاديين مثلوا الاحزاب السياسية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والاكاديميين لمناقشة القضايا الاقتصادية الهامة التي تتضمن السياسات الاقتصادية الكلية والإصلاحات الهيكلية والمؤسسية وقضايا الانتاج والفدرالية المالية وتقديم الخدمات من صحة وتعليم وبنيات أساسية بغية الوصول الى برنامج اصلاحي شامل.

قدم د. صديق امبده في مستهل الاجتماع ورقة بعنوان "نحو اصلاح مؤسسي وسياسات اقتصادية داعمة للاستقرار (بعد التوافق السياسي)"، لإعطاء خلفية للنقاش حول سياسات الاصلاح الاقتصادي المنشودة. عرضت الورقة التكاليف الاقتصادية للحروب التي يشهدها السودان حالياً وشرحت الاوضاع الاقتصادية الراهنة والتحديات التي تواجه البلاد، كما بيّنت العوامل التي ساهمت في الوصول لتلك

الأوضاع إضافة إلى تقديم مقترح لبرنامج إصلاح اقتصادي يمكن تطبيقه في حال حدوث التوافق السياسي.

وفقاً للورقة فقد قدرت الدراسات تكلفة الحرب في دارفور خلال الفترة 2003-2009م بحوالي 31 مليار دولار بالإضافة إلى 10.9 مليار دولار تمثل تكلفة قوات حفظ السلام. كذلك تصرف الحكومة السودانية 13% من الناتج المحلي على الحرب في دارفور، ولا تتوفر تقديرات لتكلفة الحرب في جبال النوبة والنيل الأزرق وشرق السودان. وبناءً عليه افترضت الورقة وقف النزاعات والتوافق السياسي الذي يحفظ وحدة السودان ويؤسس للتعايش السلمي كأساس لتطبيق برنامج إصلاح اقتصادي وقد اجمع المشاركون في الاجتماع على ذلك.

2- التحديات الاقتصادية الراهنة: جذور الأزمة ونتائجها:-

بالرغم من أن إنتاج وتصدير النفط قد وفر للسودان موارد مالية كبيرة خلال الفترة 1999-2011 وزادت الصادرات التي كان أغلبها بترولية بشكل واضح ونما الناتج المحلي بحوالي 5-11% سنوياً، إلا أن معدل الفقر في السودان قد بلغ 46.5% من السكان، ويزيد معدل الفقر عن تلك النسبة في بعض الولايات.

بانفصال جنوب السودان فقدت البلاد 75% من إنتاجها النفطي و55% من الإيرادات العامة وأكثر من 60% من موارد النقد الأجنبي وقد جاء ذلك عقب تآثر البلاد بارتفاع أسعار الغذاء في عام 2007 والازمة المالية العالمية في 2008/2009م، وزاد من ذلك التأثير تدهور العلاقات مع الدائنين الرئيسيين مما حرم السودان من الاستفادة من مبادرة تخفيف اعباء ديون الدول الفقيرة وادى لزيادة العجز في الميزان الداخلي والخارجي وتدهور سعر الصرف وارتفاع معدل التضخم.

تغير هيكل اقتصاد السودان خلال السنوات القليلة الماضية، فانخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي وانخفض معدل نموه وذلك بسبب اهمال الزراعة خلال فترة انتاج النفط وتدهور المشروعات الكبيرة وتذبذب السياسات الزراعية وتدني التمويل والنزوح والهجرة إلى المدن ومناطق التعدين والظروف الامنية بالإضافة إلى سياسات سعر الصرف المعيقة للزراعة. ذلك بالرغم من أهمية القطاع الزراعي الواضحة..

أما القطاع الصناعي فقد تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بعد خروج القطاع النفطي بينما ظلت الصناعات التحويلية تساهم بحوالي 15% من الناتج في عام 2013م، كما ارتفعت مساهمة القطاع الخدمي بشكل كبير مؤخراً. وقد حدث الضرائب العالية وارتفاع تكلفة المدخلات كالعاز والكهرباء من تنافسية المنتجات الصناعية السودانية للبدائل المستوردة كما أدت إلى انخفاض استغلال الطاقة التصميمية للمصانع وتوقف العديد منها.

في جانب المالية العامة توصلت الورقة الى ان الايرادات العامة قد تحولت من الاعتماد على النفط قبل الانفصال الى الايرادات الضريبية بعده، لكن تظل الايرادات الضريبية متدنية كنسبة من الناتج المحلي للسودان مقارنة بالدول المشابهة ذلك بسبب الاعفاءات الكبيرة وضعف التحصيل وضيق القاعدة الضريبية. اما الخصخصة فقد تمت بطريقة ادت لتحويل اصول الدولة لجهات معينة باسعار زهيدة وقد ولدت معها شركات تتبع للاجهزة الحكومية باتت تزامم القطاع الخاص.

هنالك اختلال واضح في الانفاق العام، فالنصيب الاكبر منه يذهب الى تعويضات العاملين ودعم السلع الاستراتيجية وتكلفة تمويل الديون، وهي جميعها موجهة لخدمة منسوبي الجهاز الحكومي وسكان الحضر، كذلك يذهب قدر كبير من الانفاق الى قطاع الأمن والدفاع مما يحد من امكانية الصرف على الفقراء. أما التنمية القومية فكان نصيبها منخفضا وتمول من الخارج عبر الاقتراض بشروط غير ميسرة. وقد ظل الصرف على التعليم والصحة منخفضا جدا مثله مثل الصرف على الزراعة. وبالرغم من الزيادة الملحوظة في الصرف على التعليم خلال السنوات القليلة الماضية الا ان نسبة الصرف على التعليم في السودان تظل ضعيفة مقارنة بالدول المشابهة.

وتقدم الدولة حاليا دعما لعدد من السلع اهمها المحروقات، ولذلك عدة آثار سلبية؛ فهو يزيد عجز الموازنة ويزاحم الانفاق التنموي ويشجع التهريب الى دول الجوار ويؤدي الى الافراط في الاستهلاك كما يخل بعدالة التوزيع. وفي كل الاحوال لا يمكن استدامة الدعم، لكن رفعه يؤثر على الفقراء وقد يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي ويحتاج لشبكات دعم اجتماعي مناسبة وهي غير متاحة حاليا.

كذلك عانت الموازنة من عجز كبير خاصة في اعقاب الانفصال وقد كان العجز يمول من القروض والمنح والسحب من حساب التركيز والدين الداخلي عبر اصدار الشهادات الحكومية والاستدانة من البنك المركزي. لكن مؤخرا زاد حجم الدين كثيرا وارتفعت تكلفة التمويل فعجزت وزارة المالية عن الايفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين وانخفض الطلب على الشهادات الحكومية لتراجع عائداتها بسبب التضخم المرتفع كما ساهم تمويل عجز الموازنة بالتوسع النقدي في زيادة معدل التضخم.

بالنسبة للقطاع الخارجي تراجعت صادرات السودان بشكل كبير منذ عام 2012م بينما ظلت الواردات على حالها فزاد عجز الحساب الجاري بصورة كبيرة ونتيجة لهذا العجز ارتفع سعر الصرف في السوق الموازي وزادت الفجوة بينه وبين السعر الرسمي مما جعل معظم معاملات القطاع الخاص تتم بالسعر الموازي وساهم في مزيد من التضخم. أكثر من ذلك تظل واردات الغذاء وخاصة القمح تشكل عبئا كبيرا على ميزان النقد الاجنبي.

بالاضافة لما سبق، بلغت ديون السودان الخارجية 43.8 مليار دولار وهو مبلغ يستحيل على السودان سداه اذ ان 90% منه عبارة عن متأخرات. وتمثل استفاضة السودان من مبادرة اعفاء ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون HIPC الحل المقترح لهذه المشكلة وقد استوفى السودان الشروط الفنية

لإعفاء الدين، لكنه يحتاج إلى تمويل جسري لسداد متأخرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي ومن ثم التنسيق مع هذه المؤسسات للوصول للدول الدائنة إضافة إلى التعاون مع جنوب السودان لحل مشكلة الدين. لكن مفتاح الحل هو تطبيع العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية والداننيين الرئيسيين، فقد أضرت السياسة الخارجية للسودان بمصالحه الاقتصادية كثيرا. أيضا بالرغم من توقف تدفق العون الأجنبي بعد مقاطعة مؤسسات التمويل الكبرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ظلت التدفقات تأتي من الصناديق العربية ومن الصين وهو ما يحتاج لاستراتيجية محكمة للاستفادة من تلك التدفقات، فالانفتاح نحو الصين والبلاد العربية والإسلامية من الممكن أن يقود لتحقيق العديد من النجاحات إذا ما وظفت بشك جيد خاصة بعد التحولات التي شهدتها الاقتصاد العالمي وبروز قوى اقتصادية نامية تقدم حلولاً في مجالات التقنية والصناعة لا يجب إهماله.

في الفترة الماضية تأثرت المؤسسات العامة في السودان سلبيًا بفقدان الكفاءات بسبب ما يعرف بالفصل للصالح العام وتغيير شروط التعيين في الخدمة العامة والتعديلات القانونية والهيكلية الكثيرة والاستثناءات من قانون الإجراءات المالية للعديد من المؤسسات العامة مثل إدارة السدود، إذ إن هنالك مؤسسات فقدت استقلاليتها مثل بنك السودان حيث تؤثر عليه كثيرا وزارة المالية فيما يخص تمويل الموازنة بالتوسع النقدي، ومفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات العامة التي نشأت في إطار تطبيق الفدرالية المالية بهدف إزالة الفوارق التنموية بين الولايات لكنها تواجه تدخلا سياسيا في عملها. هذا بالإضافة لتصفية بعض المؤسسات المسؤولة عن ضبط الانفاق الحكومي مثل المخازن والمهمات والنقل الميكانيكي والتدخل في الاختصاصات بين الوزارات وأصبحت السياسة فوق القوانين.

هنالك بعض الآراء دعت إلى ضرورة التشخيص السليم للآزمة الاقتصادية التي يعاني منها السودان، ووصفت الوضع الراهن بالركود التضخمي وشككت في أرقام النمو الاقتصادي وانتقدت تركيز كل المناقشات على الآراء الاقتصادية الفنية جدا في وقت تعتبر فيه القضية أكبر من ذلك ونادت بضرورة الإصلاح المفاهيمي والقيمي وتغيير دور الإعلام الاقتصادي وإصلاح كل المنظومات الفكرية والسياسية والاجتماعية، لكن غالبية المشاركون في الاجتماع قد آمنوا على كل ما جاء في الورقة من تحليل للوضع الراهنة وشرح لجذور الآزمة ونتائجها.

أضاف المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة إلى ما جاء في ورقة د. صديق أمبده عددا من المشكلات التي تتطلب الدراسة أهمها: (1) تحديد الهوية الاقتصادية للسودان؛ أي ما إذا كان الأفضل للسودان أن يعتمد على الزراعة أم الصناعة أم التعدين والخدمات وكيفية تجنيب البلاد ظواهر مثل المرض الهولندي، فالبرغم من أن هنالك عدم ثقة في مقدرة الإنتاج الزراعي على حل الآزمة إلا أن المساحة الكبيرة والمياه المتوفرة غير المستغلة، والعدد الكبير من الفقراء الذين يعملون في القطاع الزراعي ومساهمة الزراعة والإنتاج الحيواني الكبيرة في الصادر وإزمة الغذاء التي تواجهها بلدان

العالم تجعلها مؤهلة لحل المشكلة الحالية، كما أمّن المشاركين على ضرورة التوجّه نحو التصنيع الزراعي، كذلك هناك ضرورة لتحديد النظام الاقتصادي الامثل للبلاد حيث ظلت البلاد تطبق الاشتراكية تارة والراسمالية والتحرير الاقتصادي تارة اخرى والنظام المختلط وغيره (2) ضرورة تقديم معلومات اكثر دقة وتفصيلاً عن حجم الدين الخارجي والداخلي للسودان وحجم صادرات النفط الحقيقية للبلاد فالزيادة التي ظهرت مؤخرا في صادرات النفط تبدو غير واقعية، (3) ضرورة فهم مسببات التضخم، اذ ان فرضية ان هناك تضخم مستورد غير صحيحة حيث تنخفض معدلات التضخم كثيرا في الدول التي يستورد منها السودان معظم احتياجاته، (4) إن الحصار الاقتصادي قد عزل السودان عن الاقتصاد العالمي لذلك لا بد من التفكير في كيفية اعادة دمج الاقتصاد السوداني في الاقتصاد العالمي بالسرعة المطلوبة، (5) ضرورة مراجعة الحكم اللامركزي واعادة النظر في عدد الولايات والتحويلات المالية للولايات وبرامج موازنة الفقراء والتعامل مع الاقتصاد الموازي الذي تنامي في السنوات القليلة الماضية، (6) الفوارق الاقليمية في معدلات الفقر وما تسبب فيها من سياسات تنموية غير متوازنة وما قادت اليه من نزاعات اقليمية، خاصة صراع الرعاة والمزارعين والنزاعات الحدودية مثل الفشة وغيرها مما يستوجب الدراسة والمعالجة الاقتصادية، كذلك قضايا النوع وما تم فيها من اتفاقيات دولة لا بد من الالتزام بتطبيقها (7) قضية الاراضي وما قادت اليه من نزاعات اعاقت الاستثمار والتنمية (8) لم تهتم الورقة بقضية الاستهلاك، فبالرغم من أن هناك اقتصاد غير انتاجي قائم على التجارة، تركز الاهتمام بالانتاج وتم تجاهل الاستهلاك، اذ لا بد من التمييز بين ما هو ضروري وما هو تفاخري في الاستهلاك وشرح كيفية التعامل مع هذا الامر في برنامج الاصلاح، (9) محور الانتاج ومناخ الاستثمار والتمويل الاجنبي والتنمية الريفية، وتحديات تنمية القطاع المطري التقليدي الذي يمثل ركيزة الاستقرار الاقتصادي للبلاد ويوفر فرص العمل ومدخلات التصنيع ويدعم الصادرات (10) مشكلة الحوكمة والحكم الراشد تاتي ضمن مقدمة قضايا الاصلاح، كما ان تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي يتطلب استراتيجية اقتصادية للمعالجة.

هناك تحديات اخرى تواجه الاصلاح، من ضمنها ان نسبة كبيرة من الانفاق العام هي عبارة عن اجور يصعب تخفيضها كما ان هناك بعض الظواهر مثل تجارة السلاح وتهريب البشر وغسيل الاموال تقود لمزيد من بنود الانفاق العام، من ناحية اخرى كل الحكومات المتعاقبة تواجه صعوبة في اقناع الشعب بتطبيق سياسات صعبة خاصة سياسات فرض الضرائب، وتظل تعتمد على انواع من الرسوم والجبایات المفروضة على أنشطة صغيرة مما لا يخدم الاقتصاد.

3- مجالات الاصلاح المقترحة:-

يرى البعض ان معظم مشكلات السودان الحالية ستزول بمجرد اصلاح النظام السياسي؛ فقد وصف هؤلاء الاقتصاد السوداني بأنه شمولي حيث تزيد المنصرفات لكسب انصار وإبعاد المعارضين وهو ما ينتفي بتغيير النظام الشمولي، وانه اقتصاد حرب تتجه فيه الموارد لتمويل الجيوش وهو ما يتغير بتحقيق التوافق السياسي، كذلك هو اقتصاد غير متوازن وغير مترابط اقليميا وقطاعيا وهو ما سينتفي بالتوافق السياسي في الوقت الذي يتطلب فيه الاستقرار السياسي معالجة عدم التوازن الاقليمي وذلك بتوجيه انفاق الولايات للتنمية، بحيث يزيل الفروقات التنموية بين الولايات. كما أنه اقتصاد فساد سيزول بالاصلاح السياسي الذي يضمن الشفافية والحوكمة الرشيدة، وانه اقتصاد معزول سيندمج مع العالم بعد التغيير السياسي، بينما يرى آخرون ان التغيير السياسي لا يحل هذه المشاكل بين عشية وضحاها وان افتراض التوافق السياسي المطلق غير موضوعي، اذ لا بد من نظرة حول كيفية تسويق برنامج الاصلاح الاقتصادي للقوى السياسية وحملة السلاح واقناعهم بضرورة تبنيهم للبرنامج واستمرار الحوار حول قضايا الاصلاح الاقتصادي، كما ان شرح التكلفة الاقتصادية للنزاع قد تسهم في حل النزاع.

بناء على ما سبق، تم تقديم برنامج اصلاح اقتصادي يهدف لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، والتوازن في الميزان الخارجي، والاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية. وقد حُصرت مجالات الاصلاح المقترحة في: (1) السياسات الاقتصادية الكلية وتشمل السياسة المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف والدين، (2) الاصلاحات المؤسسية والهيكلية وتشمل اصلاح المؤسسات والقوانين والتشريعات والخدمة المدنية والحكم الفدرالي، (3) سياسات تشجيع الانتاج والانتاجية. يجب النظر لهذا البرنامج الاقتصادي كحزمة واحدة من السياسات الاصلاحية التي يجب تطبيقها، اذ ان تطبيقها بشكل انتقائي قد تترتب عليه نتائج اجتماعية وسياسية خطيرة، فمثلاً توحيد سعر الصرف ورفع الدعم عن السلع الرئيسية قد ينتج توترات سياسية مالم يصاحبه قيام شبكات حماية مناسبة. كما يجب تنفيذ إصلاحات عاجلة على المدى القصير تتمثل في الآتي:

العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين الأحوال المعيشية وذلك عن طريق ما يلي :

- أ. تبني سياسات اقتصادية - مالية ونقدية - حكيمة (prudent) وداعمة للإستقرار الاقتصادي.
- ب. بذل الجهد اللازم لتطبيع العلاقة مع المانحين لتحريك موضوع إعفاء الديون لحل مشكلة الدين الخارجي وجذب تمويل إضافي لمشروعات التنمية .
- ج. تقييم حجم الدين الداخلي بغرض إيجاد حلول لمشكلات السداد المتعلقة بأصل الدين والأرباح وحل مشكلة الشهادات الحكومية والعبء المترتب عليها.

- د. إنهاء جميع أوجه الإنفاق خارج الميزانية .
هـ. استمرار تنفيذ ما يلي السودان في **اتفاقيات التعاون مع دولة جنوب السودان وبالأخص في مجال النفط والتجارة .**

و. العمل الدءوب علي تحسين العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحثها على رفع العقوبات الاقتصادية .

ز. تنفيذ مشروعات تنموية ذات عائد سريع تعالج مشكلات النازحين وإعادة دمج المحاربين وتدعم مبادرات بناء الثقة لتحقيق السلام .

ح. إعادة تأهيل المرافق التعليمية والصحية .

ط. اتخاذ الإجراءات اللازمة **لمحاربة أوجه الفساد المختلفة ومعاقبة المتسببين والمشاركين في الفساد .**

(1) السياسات الاقتصادية الكلية:-

1-1. السياسة المالية: تخفيض عجز الموازنة العامة بزيادة الإيرادات وذلك عبر اصلاح ضريبي

شامل يجعل النظام اكثر مرونة وعدالة، وذلك بالتركيز على الضرائب المباشرة وتقليل فئة ضريبة القيمة المضافة وفرض ضرائب على التعدين و انتاج الذهب واجراء اصلاح جمركي وتنفيذ قانون الاستثمار الذي ينص على وقف الاعفاءات الضريبية لاستثمارات القطاع الخاص والبحث عن بدائل لتنويع مصادر الإيرادات. واعفاء الانتاج الزراعي من الضرائب وازالة الضرائب المتعددة في الاقاليم، ووقف التجنيب.

تخفيض عجز الموازنة العامة بتخفيض الانفاق العام وذلك عبر بتخفيض الصرف على الامن والدفاع تدريجيا **عن طريق معالجة النزاعات وإيقاف الحروب وتوحيد الجبهة الداخلية.** كما يجب ضبط الصرف ومراجعة الاجور ووقف الصرف خارج الموازنة. وإعادة هيكلة الصرف لإعادة النظر في أولويات الصرف والالتزام بهذه الأولويات، ورفع الدعم عن السلع الأساسية تدريجيا مع توفير شبكات الحماية الاجتماعية المناسبة.

اعادة هيكلة الانفاق العام ليكون داعم للفقراء والنمو وذلك عبر زيادة الانفاق على التعليم والصحة والبنيات الأساسية وتحديد السكة حديد وتوجيه الصرف للتنمية. وإعادة هيكلة ميزانية التنمية لإعادة تأهيل المشروعات الانتاجية العامة والخاصة العاطلة، واعادة تحديد اسبقيات التنمية والتركيز على المناطق المتأثرة بالحرب. توجيه القروض الاجنبية والقروض المحلية للتنمية.

الاعتماد على الإيرادات الحقيقية في تمويل الانفاق العام لانتهاء سيطرة السياسة المالية على السياسة النقدية وتخفيض التمويل بالعجز واللجوء الى التمويل الخارجي بنظام البوت.

2-1. السياسة النقدية والتمويلية وسياسة سعر الصرف: اتباع سياسة نقدية مستقلة تستهدف الحد من التضخم وذلك عبر تحجيم نمو الكتلة النقدية للحد والتسرب النقدي الناتج من تمويل عجز الموازنة وشراء الذهب وتحديد سقف معدل التضخم المستهدف.

تعديل القانون الحالي الذي يحكم استنادة الحكومة من البنك المركزي والذي يعطي وزارة المالية وبنك السودان الحق في الاتفاق على تمديد آجال سداد قروض وزارة المالية للبنك المركزي عند تعذر سداد وزارة المالية لتلك القروض، وهو ما يسهم في التوسع النقدي وزيادة التضخم.

اتباع سياسة سعر صرف تحقق المرونة والاستقرار: عبر توحيد سعر الصرف ووضع سياسة تشجيعية لتحويلات المغتربين وتقليل الطلب على النقد الاجنبي عبر تقليل استيراد السلع الكمالية. فتأخير توحيد سعر الصرف يهدد الانتاج الزراعي وتدفق تحويلات المغتربين الى السودان.

اصلاح النظام المصرفي وذلك عبر تطبيق نظام **يحقق الكفاءة المصرفية** واعادة توجيه تمويل البنوك المتخصصة لمجال تخصصها، وتخصيص مزيد من التمويل المصرفي للقطاعات الاستراتيجية، وتخفيض تكلفة التمويل.

(2) الاصلاحات الهيكلية والمؤسسية:

1-2. تبني برامج اصلاح مؤسسي شامل لكل مؤسسات الدولة، باعادة النظر في هياكل الدولة بما يقلل التكلفة ويحقق الكفاءة، ودمج مؤسسات الدولة ذات المهام المشتركة واعادة مؤسسات الضبط كالمشتريات والمخازن ووزارة الاشغال المسؤولة عن ضبط المباني الحكومية.

2-2. اصلاح النظام الفدرالي والفدرالية المالية بالعودة لنظام الاقاليم الخمس القديمة المجديه اقتصاديا وأن تحكم تلك الاقاليم بالنظام البرلماني . واعادة النظر في نظام التحويلات للولايات باجراء اصلاح جذري في نظام الفدرالية المالية والتأكيد على شفافية وعدالة توزيع الإيرادات والتحول التدريجي من التحويلات الجارية المطلقة الى التحويلات الموجهة لمجالات محددة، ومركزة ادوات الضبط المالي مثل المرتبات المشتريات وايقاف اي شركة ولائية نشأت بقانون خاص او خصصتها، وخصم مستحقات المعاشات من تحويلات الولايات ومنح مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات كامل استقلاليتها.

3-2. تبني برنامج اصلاح شامل للخدمة المدنية وتطوير نظام الادارة ومركزة الوظائف العامة، ومراجعة شروط الخدمة واعادة النظر في الهيكل الراتبى، وان يصبح التأهيل والكفاءة هي الاساس في التعيين والترقي، ومراقبة ميزانية القوات المسلحة من قبل وزارة المالية، والغاء

- الاستثناءات الممنوحة للوحدات الحكومية المختلفة، وتعزيز آليات المتابعة والتقييم بجميع الوحدات الحكومية وبناء القدرات البشرية.
- 4-2. بناء قدرات منتسبي الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الخبرة بغرض رفع مستويات الأداء وتحسينها نوعياً.
- 5-2. إنشاء مفوضية مستقلة لمحاربة الفساد وفقاً للمواصفات العالمية.
- 6-2. تفعيل مفوضية الأراضي لحل نزاعات الأراضي.
- 7-2. إعادة النظر في القوانين واللوائح المؤثرة سلباً على إتخاذ أو تنفيذ السياسات الإقتصادية وإزالة الإستثناءات (قانون بنك السودان المركزي، مرسوم إنشاء مفوضية الإيرادات، قانون العمل... إلخ).
- 8-2. العمل على إعادة الكفاءات السودانية بتوفير الظروف المناسبة والحوافز المادية اللازمة.
- 9-2. تصفية الشركات والمؤسسات الإقتصادية الحكومية، خاصة المملوكة للأجهزة العسكرية والأمنية المنافسة للقطاع الخاص في الأنشطة التجارية والإستثمارية.
- (3) سياسات تشجيع الإنتاج والانتاجية:**
- 1-3. استبدال الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط والمعادن كالذهب واعطاء اولوية للقطاع الزراعي والقطاع المطري التقليدي والتصنيع الزراعي واستغلال الموارد المتجددة لحل المشاكل الاقتصادية التي تعانيها البلاد.
- 2-3. العمل على إيجاد مناخ ملائم للإستثمار للقطاع الخاص المحلي وجاذب للإستثمار الأجنبي.
- 3-3. إصلاحات قطاعية يتم تحديدها بواسطة الخبراء وأصحاب المصلحة من القطاعات المعنية.
- تعالج التحديات الماثلة والمتوقعة (في الزراعة والصناعة والبنى التحتية)
- 4-3. المساهمة في تطوير الزراعة والتصنيع الزراعي عن طريق تكوين مجلس قومي للأمن الغذائي، ودعم اسعار المحاصيل الزراعية لتشجيع المزارعين والاهتمام بالمنتجات البستانية وتوفير التمويل والانفاق على البحوث ونقل التقانة.
- 5-3. الاهتمام بالانسان كأساس للتنمية والتركيز على جودة التعليم والتدريب.
- 6-3. التمييز الايجابي للمناطق المتأثرة بالنزاعات.
- 7-3. تاهيل بنيات النقل واهمها السكة حديد والانفاق على صيانة الاصول الانتاجية المتهاكلة كالطرق والمصانع المتوقفة.
- 8-3. الاستفادة من الموقع الجغرافي للسودان كنافذة لافريقيا والاهتمام بالقطاع التجاري والمالي وذلك لجعل السودان منطقة تجارة حرة تناسب عبرها السلع للدول الافريقية.

- 9-3. تهيئة المناخ وازالة كافة المعوقات امام تطور القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي والوطني.
- 10-3. الاهتمام بدراسة مشكلات القطاع غير الرسمي والعمل على ايجاد البيئة والسياسات المناسبة والوضع الرقابي والقانوني الداعم لتحويل انشطته الى القطاع الرسمي ، وعلى وجه الخصوص دعم الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها النساء.

(4) التركيز على تحسين مؤشرات التنمية البشرية:

- 1-4. زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية ليصل الى مستويات الإنفاق فى الدول الشبيهة ودول الجوار .
- 2-4. إعادة هيكلة ميزانية التنمية لمعالجة قضايا التفاوت فى المجالات التنموية بين الأقاليم مع التركيز على المناطق المتأثرة بالصراعات.
- 3-4. تقوية شبكة الأمان الاجتماعي وبرامج دعم الفقراء.
- 4-4. الاهتمام بالمرأة والبرامج الموجهة لترقية مساهمتها فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
- 5-4. تبنى برامج ومشروعات موجهة للشباب وتقليل البطالة بينهم وتشجيع القطاع الخاص لخلق وظائف للشباب فى مشروعاته وتدريبهم أثناء العمل .
- 6-4. التأكيد على أهمية أن تلبى البرامج التعليمية احتياجات سوق العمل وكذلك دعم مراكز التدريب المهني والتقني وبرامج تدريب الشباب.

في نهاية الاجتماع إتفق المشاركون على إختيار ستة قطاعات يتم إعداد أوراق حولها ومن ثم تُناقش في ورش عمل متخصصة لبناء توافق حول الإصلاحات المطلوبة في كُلٍ منها. والقطاعات هي: الزراعة، الصناعة، النظام المالي الفيدرالي، التعليم، الخدمة المدنية، نظام التشريعات.